الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
8 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس: السيد محمد شريف دياللو (نائب الرئيس) ..... (غينيا)

ثم: السيد مسيتش (نائب الرئيس) ..... (صربيا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(د) السلع الأساسية (تابع)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(ج) تنمية الموارد البشرية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-58037 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

نظرا لغياب السيد بارك إن - كوك (الجمهورية الكورية)، تولى السيد محمد شريف دياللو (غينيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(د) **السلع الأساسية** (تابع) (A/C.2/64/L.5)

مشروع قرار بشأن السلع الأساسية

١ - **السيدة عثمان** (السودان): عرضت مشروع القرار A/C.2/64/L.5 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا** (تابع) (A/C.2/64/L.7)

مشروع قرار بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

٢ - **السيدة دي لورانتيس** (أمينة اللجنة): قالت إن عبارة ''اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي'' الواردة في الفقرة ١٢ من مشروع القرار ينبغي أن تحل محلها عبارة ''اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ''.

٣ - **السيدة عثمان** (السودان): عرضت مشروع القرار A/C.2/64/L.7 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، بصيغته المصوبة شفويا.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) **دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل** (تابع) (A/64/253 و A/64/310)

٤ - **السيد تاتر** (نيبال): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن العولمة والاعتماد المتبادل يمكنهما أن يسهما إسهاما قويا في النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، ومع ذلك لم توزع منافع العولمة إلا على عدد قليل من البلدان، مما حدا بأقل البلدان نموا إلى التشكيك بالعولمة نفسها.

٥ - وأضاف أنه بينما اتبع عدد كبير من أقل البلدان نموا برامج التكيف الهيكلي لمؤسسات بريتون وودز ومبادئ التحرر الاقتصادي، التي تبناها توافق آراء واشنطن، لم يتحقق الرخاء الموعود من العولمة. وبدلا من ذلك لم يصبح أفقر وأضعف سكان أقل البلدان نموا إلا أكثر فقرا وتهميشا.

٦ - ومضى يقول إنه بالرغم من ذلك، لم ترفض أقل البلدان نموا العولمة، التي يجب مع ذلك أن تجري إدارتها على نحو أفضل لكفالة تمتع الجميع بمزاياها على نحو أكثر إنصافا. وتحقيقا لهذا الغرض، هناك حاجة ملحة لتنفيذ إعلان اسطنبول لعام ٢٠٠٧ بشأن أقل البلدان نموا، المعنون: حان وقت العمل، الذي يدعو شركاء التنمية للوفاء بالتزاماتهم ذات الصلة لكي تتمكن أقل البلدان نموا من تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يعود عليها بالنفع.

٧ - واستطرد قائلا إنه يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في وضع قواعد ونظم عالمية فعالة لكفالة تعددية الأطراف الشاملة والعولمة المنصفة. وفي هذا الصدد، يجري الترحيب بالاتفاق الذي توصلت إليه منظومة الأمم المتحدة

بشأن مبادرة مشتركة في تسعة مجالات رئيسية (A/64/310، الفقرة ٤).

٨ - وأضاف أن أقل البلدان نموا تتطلب مستوى أكبر من المشاركة في عمليات صنع قرارات النظم الاقتصادية والمالية والتجارية غير التمييزية التي تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، تحث أقل البلدان نموا البلدان المتقدمة النمو على توفير إمكانية وصول منتجاتها إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص، كما تدعو إلى الاختتام المبكر لجولة الدوحة الإنمائية، وتتوقع أن يجري الأخذ باحتياجاتها الخاصة في الحسبان في مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، المزمع عقده في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ وفي الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٩ - **السيد جيمينيز ساوما** (المكسيك): تكلم بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إن هناك اختلالات خطيرة في توزيع منافع العولمة. وأضاف أن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية ضاعفت خطر هذه التفاوتات وعرضت مكاسب التنمية للخطر. ولذلك يجب أن يصبح النظام المالي والاقتصادي الدولي الحالي أكثر إنصافا واستدامة، وبخاصة من خلال إصلاح المؤسسات المالية الدولية لضمان قدر أكبر من تعددية الأطراف الشاملة. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي وفعال في هذا الصدد.

١٠ - ومضى يقول إنه استجابة للأزمة الحالية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم التزامه السياسي صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في وقت مناسب، ويتوصل إلى توافق عالمي في الآراء حول ضرورة مقاومة سياسة الحماية الجمركية وتجديد التجارة، ويعيد تأكيد التزامه بالاختتام الناجح لجولة الدولة الإنمائية، ويتوصل إلى نتائج ناجحة لمؤتمر كوبنهاغن لتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ويعزز التعاون على جميع المستويات لمعالجة القضايا المحيطة بالأمن الغذائي وتغير المناخ والطاقة، ضمن جملة أمور (انظر A/64/310، الفقرة ٦٢).

١١ - واستطرد قائلا إنه من الأساسي للجهات الفاعلة في مجال التنمية أن تراعي الاحتياجات الخاصة للبلدان المتوسطة الدخل لكي تعزز خطة الأمم المتحدة لتوفير التنمية للجميع، بما في ذلك تحقيق الهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما أحرز عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل تقدما اقتصاديا واجتماعيا جديرا بالذكر خلال العقدين السالفين، فما زال هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به. ولذلك فمن الضروري بذل جهود أكبر، بما في ذلك زيادة تعبئة الموارد من أجل احتياجات تنمية البلدان المتوسطة الدخل وتدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - وأخيرا قال إن المجموعة توافق على أن تكون شرعية وأهمية استخدام التعريف الذي خصصه البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل موضع تساؤل. واختتم كلامه قائلا إنه من الضروري وضع وسيلة قياس أوسع للتنمية، تراعي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

١٣ - **السيد وولف** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، التي انضمت إلى البيان الذي أصدرته مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن تقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/64/253) يعزز وجاهة تقديم دعم معزز وموجه وفعال لتلك الفئة من البلدان. وما زالت البلدان المتوسطة الدخل تكافح طائفة متنوعة من تحديات التنمية التي كثيرا ما لا تقدّر حق قدرها أو يجري تجاهلها، مثل التباين في الدخول وعدم المساواة بين الجنسين والاستبعاد الاجتماعي والأطر المؤسسية الضعيفة والتدهور

البيئي. ولذلك يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعتمد استراتيجيات ونهج مرنة في تعاونها مع البلدان المتوسطة الدخل، بالإضافة إلى اعتماد جدول أعمال محدد يتماشى مع احتياجاتها وأولوياتها.

١٤ - وأضاف أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية أثرت تأثيرا كبيرا بصفة خاصة على بلدان الجماعة الكاريبية، كما أن خروج هذه البلدان من نظام التمويل بشروط ميسرة لم يفلح إلا في تفاقم موقفها المالي. وينبغي إعادة النظر في معيار تقرير الحصول على هذا التمويل بغية إدراج مجموعة مؤشرات اقتصادية واجتماعية أوسع نطاقا من معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

١٥ - واستطرد قائلا إن الجماعة الكاريبية تعلق أهمية كبيرة على العمل الإنمائي للأمم المتحدة، ومما يقلقها بشدة التخفيض التدريجي في الموارد المتاحة للأنشطة التشغيلية للمنظمة من أجل التنمية في المنطقة. ولهذا فهي تدعو إلى زيادة كبيرة في هذه الموارد بغية تقرير الوجود الميداني لكيانات الأمم المتحدة في منطقة الجماعة الكاريبية.

١٦ - ومضى يقول إنه رغم أن بلدان الجماعة الكاريبية مصنفة بين أكثر البلدان مديونية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فلا يسمح لها بالانتفاع بالمبادرات القائمة لتخفيف عبء الدين. ولهذا تحث الجماعة الكاريبية المجتمع الدولي على استعراض نهجه المتبع إزاء قدرة البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون على تحملها.

١٧ - وأضاف أن الجماعة الكاريبية توافق على التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن توفر سيولة كافية للتعويض عن الانتكاس الحاد في التدفقات المالية الدولية الخاصة ولكفالة القدرة على تحمل الديون. وفي هذا الصدد، تؤكد الجماعة الكاريبية أيضا ضرورة أن تكون لدى مصارف المنطقة ما يكفي من الموارد.

١٨ - ومضى يقول إنه، ومع ذلك، فبينما يجري الترحيب بالمزيد من القروض، ستحتاج المنطقة في الأجل الطويل إلى ضخ كمية كبيرة من المواد الجديدة والإضافية. ولذلك تحث بلدان الجماعة الكاريبية الشركاء المتقدمي النمو على الإبقاء على مساعداتهم الإنمائية أو زيادتها.

١٩ - واختتم كلامه قائلا إن الجماعة الكاريبية ما زالت تدعو إلى إصلاح شامل للمؤسسات المالية الدولية وتؤكد ضرورة زيادة مشاركة البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل، في النظام المالي الدولي.

٢٠ - **السيد وانغ - كون** (الصين): قال إنه يمكن للعولمة أن تتيح الفرص لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ضمن منافع أخرى. ومع ذلك يجب عدم تجاهل آثارها الضارة، وبخاصة على أقل البلدان نموا. ولهذا، فالتحدي الذي ما زال يواجهه المجتمع الدولي هو إدراك المنافع المحتملة للعولمة مع تقليل نتائجها السلبية إل أدنى حد، وبخاصة في أعقاب الأزمة المالية الحالية.

٢١ - وأضاف أنه في هذا السياق، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تدعيم التعاون والتنسيق، ويولي اهتماما شديدا لاستدامة السياسات المالية والنقدية، ويضع سياسات أكثر فعالية ومرونة وتطلعا للاقتصاد الكلي، ويعتمد تدابير فعالة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأخطار المستترة، ويستأنف التجارة العادية والاستثمار، ويقود الاقتصاد العالمي ككل في الطريق صوب الانتعاش.

٢٢ - ومضى يقول إنه ينبغي للعولمة أن تضع التنمية الوطنية في الصدارة وأن تسعى إلى تضييق الفجوة الإنمائية بين الشمال والجنوب، وذلك بغية تعزيز تحقيق تنمية متوازنة للاقتصاد العالمي. فمن ناحية، ينبغي

للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية، وتعزز الجهود التي تبذلها تلك البلدان لبناء القدرات ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن ناحية أخرى، ينبغي للبلدان النامية أن تسرع بإعادة هيكلة الصناعة وتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي وتدعيم النمو المستدام لاقتصاداتها الوطنية.

٢٣ - واستطرد قائلا إن لدى البلدان النامية صعوبات نسبية في عملية العولمة بسبب عدم قدرتها لمدة طويلة على الاضطلاع بدور فعال في صياغة القرارات الاقتصادية الدولية الرئيسية والقواعد والنظم ذات الصلة. وينبغي أن يزيد تمثيل البلدان النامية وصوتها في المؤسسات الدولية زيادة فعالة لكفالة معالجة الشواغل والمصالح المشروعة لتلك البلدان.

٢٤ - وأضاف أن التعددية أكثر الطرق فعالية لمواجهة تحديات العولمة. ويمكن للأمم المتحدة، بوصفها أكثر المؤسسات المتعددة الأطراف تمثيلا، أن تضطلع بدور رئيسي في تحويل العولمة إلى وضع يكسب فيه الجميع.

٢٥ - **السيد أنصاري** (الهند): قال إن الانتشار السريع للأزمة المالية على مدى العام الماضي أكد مرة أخرى مدى العولمة التي أصبح العالم يتسم بها. وعلى الرغم من أن الأزمة بينت النتائج السلبية للعولمة، فيجب ألا نتجاهل فوائدها الهائلة فيما يتعلق بالتدفقات المعززة للسلع والخدمات ورأس المال والأفراد. ولهذا ينبغي أن يركز المجتمع الدولي على استفادة الجميع من منافع العولمة، مع تقليل آثارها السلبية إلى أدنى حد. وبخاصة بالنسبة لأشد الناس ضعفا. ومن المهم أن تتسم العولمة بالإنصاف والشمول.

٢٦ - وأضاف أن زيادة المساعدة المقدمة للبلدان غير القادرة على التصدي للآثار السلبية للعولمة أمر هام، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ سياسات التصدي للتقلبات الدورية. وأصبحت هناك ضرورة واضحة للتدخلات الحكومية الموجهة لكفالة النمو الشامل للجميع. وفي هذا الصدد، قال إن حكومته سعت بفعالية إلى وضع استراتيجية للنمو السريع والشامل كجزء من جهودها الإنمائية بشكل عام.

٢٧ - ومضى يقول إنه ينبغي للعولمة، في سياق أوسع نطاقا، ألا تعني سياسات ''واحدة تناسب الجميع''. ولهذا يجب توسيع المساحة التي تشغلها السياسات في اقتصادات البلدان النامية، بحيث تستطيع تلك البلدان أن تنتقي السياسات الملائمة في ضوء التحديات الإنمائية المعينة التي تواجهها.

٢٨ - واستطرد قائلا إن تغير المناخ مسألة تثير بالغ القلق لجميع البلدان. ومن الضروري أن تكون نتائج مؤتمر كوبنهاغن القادم لتغير المناخ طموحة ومنصفة مع احترام أحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٢٩ - وأشار في هذا الصدد إلى أن التكنولوجيات المتقدمة لمكافحة تغير المناخ ما زالت باهظة التكاليف بالنسبة للبلدان النامية. ولهذا يرحب وفد بلده بنظام أكثر توازنا للملكية الفكرية من أجل نقل التكنولوجيا. وحث المتكلم أيضا البلدان النامية على إزالة الحواجز التجارية والإعانات الزراعية التي تقف في طريق النظم التجارية الدولية المنصفة.

٣٠ - وأضاف أن أحد نقاط الضعف الرئيسية للعولمة هي الافتقار إلى الحوكمة العالمية الفعالة. وفي هذا الصدد سيكون من المطلوب القيام بإصلاح حقيقي وشامل لهياكل الحوكمة الدولية، بما في ذلك إصلاح مؤسسات بريتون وودز وتوسيع مجلس الأمن.

٣١ - **السيد الوتيني** (ناميبيا): قال إن الآثار السلبية للعولمة كثيرا ما تبدو أنها تفوق مزاياها. ولا يمكن أن يعكس مسار

هذا الاتجاه إلا التعددية، ولا يمكن المبالغة في تقدير الدور الحاسم للأمم المتحدة في هذا الصدد.

٣٢ - وأضاف أن التحدي المستمر الذي يواجهه النظام المالي والاقتصادي الدولي هو إدراك فوائد العولمة مع تقليل مخاطرها إلى أدنى حد. وتدعو الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية إلى الاستجابة المتعددة الأطراف بغية تقديم المساعدة إلى أكثر البلدان تضررا التي يجري التشكيك في تحقيقها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - ومضى يقول إن ناميبيا، مثلها مثل معظم البلدان المتوسطة الدخل، تضررت على نحو غير متناسب من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية بسبب تراجع الطلب على السلع الأساسية والسلع المصنعة بها، فضلا عن انعدام إمكانية الحصول على التمويل التساهلي من أجل التنمية، وبالتالي تواجه البلدان المتوسطة الدخل تحديات حقيقية لا تستطيع أن تعالجها بمفردها. وفي هذا الصدد، أكد المتكلم حاجة تلك البلدان إلى زيادة الدعم الدولي وتوجيهه على نحو أفضل بحيث يمكّنها من تحقيق إمكاناتها الفعلية.

٣٤ - **السيدة جيرفاسي** (بيرو): قالت إنه لا شك في أن الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة قد أضعفت النمو العالمي، مما يؤكد أن العالم قد أصبح مترابطا بصورة متزايدة. والأمم المتحدة مؤهلة على نحو فريد للاضطلاع بدور رئيسي في إصلاح الهيكل المالي الدولي الذي يشكل أحد المكونات الرئيسية للعولمة، نظرا للشرعية العالمية للمنظمة وتكوينها.

٣٥ - وأضافت أنه نظرا للولايات المتكاملة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، فمن الأساسي زيادة التنسيق والتعاون والاتساق فيما بينها. ويتحتم أيضا إعطاء البلدان النامية صوتا أكبر في القرارات التي تتخذ على الصعيد العالمي والتي تؤثر بصورة مباشرة على السياسات الوطنية لتلك البلدان. وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على توفير إطار للإصلاحات التي من شأنها تعزيز مصداقية ومشروعية وفعالية وإدارة المؤسسات المالية الدولية.

٣٦ - ومضت تقول إنه لما كانت التجارة تشكل أيضا جزءا أساسيا من النظام الاقتصادي الدولي، فينبغي للأمم المتحدة أن تراقب عملية الإصلاح المالي في هذا المجال بغية إعادة تأكيد النظام التجاري المتعدد الأطراف وإلغاء جميع أشكال الحمائية وتحقيق اختتام طموح ومتوازن وموجه نحو التنمية لجولة الدوحة. وفي الوقت نفسه فالبلدان المتوسطة الدخل مثل بيرو في احتياج شديد إلى زيادة التعاون التقني والمالي الدولي بغية تدعيم قدراتها الوطنية.

٣٧ - واستطردت قائلة إنه ينبغي للأمم المتحدة، ردا على الأزمة الاقتصادية، أن تدعم نظامها من أجل التنمية، كما يجب على المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد الالتزامات التي جرى قطعها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يُسمح للأزمة بأن تعطل العمل العالمي الضروري لمكافحة تغير المناخ أو انعدام الأمن الغذائي.

٣٨ - واختتمت كلامها قائلة إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر إلى الحالة الاقتصادية الراهنة بمثابة فرصة لمضاعفة جهودها لتحسين كفاءة وفعالية برامجها الإنمائية، ولتدعيم الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣٩ - **السيد هيو - كييونغ لي** (جمهورية كوريا): قال إن الآثار الضارة للعولمة كثيرا ما تطغى على الفوائد الناتجة عنها والتي يتعذر حصرها. وقد ألقت أزمات المال والغذاء والوقود والمناخ الضوء على ضرورة بذل جهود جماعية لإدارة العولمة بطريقة أكثر استدامة.

٤٠ - وأضاف أن من شأن الأزمة الاقتصادية والمالية أن تعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفد بلده بالنظام العالمي للإنذار بآثار الأزمات

ومواطن الضعف، الذي سيساعد على رصد آثار الأزمة على الفئات الأكثر ضعفا. وقال إن الوفد يؤكد أيضا ضرورة إقامة نظم رقابية مالية دولية محسنة وحدٍ أدنى من الحماية الاجتماعية وزيادة إمكانية حصول ا لفقراء على الغذاء والوقود والتمويل، والتصدي لتحديات تغير المناخ.

٤١ - ومضى يقول إن أي حل فعال للمشاكل العالمية في عالم يزداد فيه الاعتماد المتبادل يتطلب نظاما عادلا يجري فيه تشاطر منافع العولمة بإنصاف وعلى نطاق واسع. وهذه التعددية المتجددة يجب أن تضع الأمم المتحدة في محور التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، من الأساسي الانتفاع إلى أقصى قدر من الخبرات الحالية والمحتملة داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلده تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، كما يشجع الأمم المتحدة على العمل مع غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية ومنظمات المجتمع المدني، وبخاصة مجموعة العشرين.

٤٢ - **السيد هيو** (ماليزيا): قال إنه على الرغم من أن العولمة زادت بالقطع من مستويات معيشة البعض، إلا أنها مسؤولة ايضا عن تهميش البعض الآخر، وبخاصة أفقر الناس وأكثرهم ضعفا. وفضلا عن ذلك، فمن الواضح أن الأزمات المتعددة التي تواجه العالم حدثت نتيجة للعولمة الجامحة التي أخفقت في وضع الصالح الأكبر نصب أعينها. ولهذا، فمن المهم إيلاء الاهتمام الواجب لوجهين أساسيين من أوجه قصور العولمة، وهما التوزيع غير المنصف لمنافعها والافتقار إلى الحوكمة العالمية الفعالة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال وجود قدر أكبر من التعددية والتعاون بين جميع البلدان.

٤٣ - وأضاف أنه بغية تحسين إدارة العولمة، من المطلوب إجراء المزيد من التحليل الاستباقي لتلافي الأزمات المحتملة ومعالجتها على نحو أفضل في المستقبل. وينبغي أيضا تعزيز اتساق النظام المالي الدولي، وتنفيذ النظم والقواعد والمعايير ذات الصلة لكفالة عدم تحرك النظام بدوافع الربح فحسب بل أيضا بالأهداف الاجتماعية الأوسع نطاقا.

٤٤ - ومضى يقول إنه مما يبعث على الأسف العميق عدم استخدام الخبرة في القطاع المالي لتحسين حياة أكبر عدد من الناس في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، فتنمية الهياكل الأساسية، وهي مكون رئيسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لم تنتفع بالتقدم المتزايد للأدوات المالية. وفي هذا السياق، ينبغي النظر بجدية في إنشاء رصيد مالي دولي يُكرس لتنمية الهياكل الأساسية والزراعة في البلدان النامية.

٤٥ - واستطرد قائلا إن بلده يُجري بصفة مستمرة تعديلات وإصلاحات لإقامة نظم مالية أكثر صلابة وكفاءة على الصعيد الوطني. ومن المطلوب أن تبذل جميع الأمم جهودا متضافرة لإعادة الاقتصاد العالمي إلى المسار الصحيح. ويجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور تيسيري رئيسي في هذا الصدد.

٤٦ - **السيد هاياشي** (اليابان): قال إن وفد بلده يوافق على تحليل العولمة الوارد في تقرير الأمين العام، فالعولمة ولّدت منافع جمة لمن كانت لديهم ا لقدرة على اغتنام الفرص، إلا أنها السبب أيضا وراء قضايا داخلية وعبر وطنية خطيرة. فأولا وقبل كل شيء، كما يبين تقرير الأمين العام، عادت العولمة بالنفع على فئات قليلة بدلا من أن تعم على الكثيرين. وتفاقمت أوجه عدم المساواة والتباين داخل المجتمعات، حتى في البلدان التي أظهرت فيها مؤشرات الاقتصاد الكلي توجهات صحية.

٤٧ - وثانيا، كنتيجة لحرية تدفق السلع والخدمات والأفراد، تواجه البلدان دائما أنماط جديدة من التهديدات التي تعبر الحدود الوطنية بدرجة من السهولة بحيث لا تتمكن الدول دائما من الاستجابة لها بفعالية وفي الوقت المناسب.

وتتضمن تلك التهديدات العابرة للحدود وباء الأنفلونزا H1N1 وأزمة الغذاء والأزمة المالية، فضلا عن ارتفاع منسوب مياه البحر وغير ذلك من الآثار الضارة لتغير المناخ. وبغية معالجة القضايا العالمية، من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي ككل بالاستجابة العالمية.

٤٨ - وأضاف أنه بالمثل، فبغية الاستجابة الفعالة للتحديات المتنوعة والمترابطة التي يواجهها أكثر الناس ضعفا، من الضروري أن يتخذ كل بلد تدابير شاملة ومتعددة القطاعات تركز على الناس. وينبغي لهذه التدابير ألا تركز على حماية الأفراد والمجتمعات فحسب، بل أيضا على تمكينهم من معالجة هذه التهديدات بأنفسهم. ويشدد نهج الأمن البشري على الوقاية، فضلا عن الشراكة والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة في هذا الميدان، بما فيهم الحكومات الوطنية والمحلية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

٤٩ - ومضى يقول إن مجموعة من الدول الأعضاء شكلت أصدقاء الأمن البشري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وعقدت اجتماعات متابعة كل ستة أشهر لمناقشة طرق إدماج عنصر الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة. وقال إن حكومة بلده اقترحت أن من شأن تقرير الأمين العام عن هذه القضية أن ييسر إجراء مداولات بناءة على أساس نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٥٠ - **السيد مينيز** (الفلبين): لاحظ أن عملية العولمة وآثارها ستستمر بصرف النظر عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة أو أية هيئة دولية لتنظيمها أو التحكم فيها. وقال إن التقدم والابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وهي محرك رئيسي للعولمة - يتجاوزان بكثير أي إطار تنظيمي متعدد الأطراف تحاول أية جهة وضعه. والقطاع الخاص، الذي يهتم أساسا بالربح، هو العامل المحرك إلى حد كبير للتجارة والنقل الدوليين، رغم أن فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات آخذة في الترسخ. وتستمر الهجرة القانونية وغير القانونية في التزايد بتزايد الفرص والتوقعات عبر الحدود الوطنية.

٥١ - وأضاف أن فهم العلاقات المتبادلة المعقدة التي أوجدتها العولمة يتطلب معلومات دقيقة عن الاتجاهات والآثار على الناس والأنظمة والأحداث التي تتمتع منظومة الأمم المتحدة بوضع فريد يمكنها من توفيرها. ونظام الإنذار العالمي بآثار الأزمات ومواطن الضعف أداة مفيدة للفهم تتعامل مع الحالات التي قد تنشأ، أو تمنعها. ومع ذلك عندما تقدم المنظمة معلومات موضوعية وتقييمات، تقع مسؤولية القيام بإجراءات مباشرة بالفعل على عاتق فرادى الدول الأعضاء التي تخضع في بعض الأوقات إلى الخمول الناتج عن المصالح المتنافسة على الصعيدين الوطني والدولي.

٥٢ - ومضى يقول إنه رغم أن مصطلح البلدان المتوسطة الدخل جديد نسبيا، إلا أن المشاكل التي تواجهها تلك البلدان ليست جديدة أو مقصورة عليها. ومع ذلك لا يملك أحد تلك البلدان الدعم الذي يحتاجه لمعالجة المشاكل الاجتماعية والإنمائية التي يتشاطرها مع أقل البلدان نموا.

٥٣ - وأشار إلى أن أغلبية فقراء العالم تقيم بالفعل في البلدان المتوسطة الدخل (A/64/253، موجز)، وقال إن النهج الجديد إزاء القدرة على تحمل الدين له أهمية خاصة للبلدان المتوسطة الدخل. والفلبين، التي تبلغ نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها حوالي ٥٦ في المائة، تشعر بقلق خاص إزاء إعاقة خدمة الديون قدرتها على الاستجابة إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومعالجة مشاكله المتعلقة بالغذاء والطاقة، وضعفها أمام الأحداث المناخية القاسية.

٥٤ - واستطرد قائلا إن مشاكل البلدان المتوسطة الدخل التي تستحق الاهتمام والمساعدة ينبغي توزيعها على نحو عادل بين الدول الأعضاء. وتدرك الفلبين أنه يجب إعطاء الأولوية لأقل البلدان نموا والفئات الضعيفة الأخرى. ومع ذلك، فالفقر الحقيقي لا يقاس على نحو دقيق بالدخل الفردي، فالمقياس الأكثر دقة قد يكون على أساس مستوى التنمية البشرية.

٥٥ - **السيد لوليشكي** (المغرب): لاحظ أن الأزمة الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي قد انتشرت بسرعة كنتيجة للعولمة، وأن الاعتماد المتبادل لاقتصادات البلدان زاد من آثارها. وقال إنه على الرغم من حقيقة أن العولمة أسفرت عن مزايا كثيرة، لا يجري توزيع تلك المزايا توزيعا عادلا على جميع الشعوب والبلدان. وأفريقيا دليل ساطع على هذا التفاوت، فنصيبها من الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظل أقل بكثير من المتوسط العالمي ولم يتواكب مع الدَفعة التي قدمتها العولمة إلى التجارة وتدفقات رأس المال.

٥٦ - وأضاف أنه بغية تحقيق تشاطر أكثر إنصافا لمنافع العولمة يجب إدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، في الاقتصاد العالمي. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب تدعيم القدرة الوطنية على إدرار الدخل وتوفير الوظائف، وهما عاملان رئيسيان للقضاء على الفقر ومكافحة الاستبعاد، كما يجب أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته بتقديم المساعدات التقنية والمالية والسياسية.

٥٧ - ومضى يقول إن اختتام جولة الدوحة سيكون له أهمية حاسمة بالنسبة لتدعيم النظام التجاري المتعدد الأطراف، بحيث يجري السماح بتحقيق تقدم متسق وتنمية الاقتصاد العالمي ومنع الضرر الناجم عن الحمائية التي تنتج عن الأزمات. والتدفقات المالية المنتظمة من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، في شكل استثمارات مباشرة ومساعدة إنمائية ستكون من الأمور الحاسمة، ويجب أن تشجع البلدان المتقدمة النمو تحويلات المهاجرين بحيث يكون لدى البلدان النامية القدرة فيما يتعلق بالميزانية لتحقيق أهدافها الإنمائية.

٥٨ - واستطرد قائلا إن تشاطر المخاطر والمزايا الاقتصادية للعولمة من خلال إدارة للترابط مسؤولة وقائمة على التضامن سيتطلب مشاركة البلدان النامية بقدر أكبر في عملية إعادة صياغة المعلومات الاقتصادية الدولية. ولهذا يرحب المغرب بالمبادرات والالتزامات التي تدعم البعد المتعدد الأطراف لإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية مثل إعادة التأكيد، في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، على دور المنظمة في هذا المجال، وضرورة تعزيز تعاونها مع مؤسسات بريتون وودز.

٥٩ - وأضاف أن المغرب وقع عددا من الاتفاقات التجارية واتفاقات التجارة الحرة مع عديد من بلدان الجنوب وأعفى أقل البلدان نموا في أفريقيا من دفع الرسوم الجمركية، وذلك حفاظا على التزامه بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب واعتقاده أن التكامل الإقليمي ينبغي أن يحقق التنمية وتشاطر ثمار العولمة.

٦٠ - ومضى يقول إن المغرب اتخذ مجموعة من التدابير لتقديم المعونة إلى أشد فئات السكان والقطاعات الاقتصادية تضررا بغية تخفيف وقع الأزمة الاقتصادية العالمية ومنعها من المساس بتحقيق أهداف استراتيجيته الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

٦١ - وأضاف أن العولمة تؤثر أيضا على البيئة حيث يرتكز نمو التجارة العالمية على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية وتلويث أساليب الإنتاج والنقل. ويجب إدماج بعد بيئي في النظام الاقتصادي والمالي العالمي في إطار التعاون الواسع النطاق بين جميع البلدان على أساس مسؤولياتها المشتركة

ولكن المتباينة، وقدرات كل منها وأحوالها الاقتصادية والاجتماعية. ويعمل المغرب حاليا على وضع الصياغة النهائية لميثاق وطني عن البيئة، وهو ثمرة جهد استمر عشر سنوات، حفاظا على التزامه بالتنمية الاقتصادية المستدامة. والمغرب على استعداد لتشاطر خبرته مع بلدان أخرى.

٦٢ - **السيد زدوفوروف** (بيلاروس): قال إنه من المهم تدعيم الإمكانات الاقتصادية والدور السياسي للبلدان المتوسطة الدخل التي بوسعها أن تكون قوة محركة رئيسية لاستقرار التنمية الاقتصادية والسياسية، وأن مساعدة تلك البلدان على حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية المعينة ستلعب دورا هاما في كفالة التنمية العالمية المستدامة، والهدف النهائي من هذه المساعدة تدعيم الاقتصاد العالمي، مما يهيئ حالة يكسب فيها الجميع.

٦٣ - وأعرب عن تأييد وفد بلده للتوصيات الواردة في كل من تقريري الأمين العام قيد النظر، وبخاصة الاقتراح بوضع ائتمان جديد وغير ذلك من الآليات لتقديم مساعدة فعالة إلى البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتوسطة الدخل من خلال المساعدات الموجهة.

٦٤ - تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مستيش (صربيا).

البند ٥٧ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (تابع)

(ج) تنمية الموارد البشرية (A/64/329)

٦٥ - **السيد سيث** (مدير مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية (A/64/329) وأشار إلى أن الجمعية العامة أكدت مرارا الدور الحاسم لتنمية الموارد البشرية في التوصل إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وطلبت من الأمين العام في قرارها ٢٠٧/٦٢ تقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة من السعي إلى تنمية الموارد البشرية لكي تنظر فيه في الدورة الرابعة والستين.

٦٦ - وأضاف أن الأدلة العملية أظهرت بصفة متزايدة علاقة تعاضد متبادلة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي المستدام. ومن الأرجح أن تدخل البلدان التي استثمرت في مجال تنمية الموارد البشرية في دورة حميدة تعزِّز فيها الموارد البشرية الأوفر صحة والأكثر مهارة الابتكار والنمو الاقتصادي، مما يحسن بدوره من ظروف الموارد البشرية. ومن ناحية أخرى، فمن المرجح أن تعاني الاقتصادات التي لم تستثمر في تنمية الموارد البشرية من نمو اقتصادي محدود وافتقار إلى المهارات الحاسمة والاختصاصات الضرورية لتعزيز الابتكار وتنظيم المشاريع.

٦٧ - ومضى يقول إنه مع ذلك فإن البلدان ما زالت تواجه تحديات هائلة في سبيل إنشاء مجموعة كافية من الموارد البشرية قادرة على الاستجابة لاحتياجاتها الإنمائية. وعدم استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، والتفاوتات في الدخول، والبطالة، والفقر، وانتشار الأمراض المعدية، وهجرة الأدمغة، والنزاعات هي بعض العقبات الرئيسية التي تعوق، بل تعكس أحيانا مسار جهود تعزيز الموارد البشرية. والأزمة الاقتصادية والمالية الحالية تزيد من تقليص قدرة الكثير من البلدان، وبخاصة أكثر البلدان ضعفا، على معالجة هذه الصعوبات.

٦٨ - واستطرد قائلا إن استعراض الأمين العام لاستراتيجيات تنمية الموارد البشرية القائمة قد حدد بعض الجوانب الهامة للخبرات الحالية والدروس المستفادة. وكانت أكثر النُهُج نجاحا هي النُهُج التي يجري فيها الإدماج التام

لاستراتيجيات تنمية الموارد البشرية في استراتيجية التنمية الوطنية والتي جرى تعديلها بصفة مستمرة لتفي باحتياجات وأهداف التنمية الوطنية. وقد أوجد هذا صلة قوية بين التعليم والتدريب والعمالة، وبالتالي أسهم في الحفاظ على قوة عاملة منتجة وتنافسية.

٦٩ - وأضاف أن النُهُج الأقل نجاحا اعتمدت بقوة أكبر على السوق لتحديد تخصيص الموارد والاستثمارات فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية. وقد أدى هذا إلى اتخاذ نهج يأخذ بمزيد من اللامركزية وموجّه نحو اقتصاد السوق إزاء التعليم والتدريب بمشاركة طائفة أوسع نطاقا من الأطراف، بما في ذلك القطاع الخاص، لتلبية الطلب المتزايد على المهنيين من ذوي المهارات.

٧٠ - ومضى يقول إنه مع ذلك فهذه النهج، دون اتخاذ استراتيجية وطنية شاملة لتنمية الموارد البشرية، تسفر عن تجميع التنمية الاقتصادية والاجتماعية حول مناطق معينة حيث ازدهرت مؤسسات البحث والتعليم. وهذه المراكز السريعة النمو التي عادة ما تسهم في تحقيق أعلى نسبة مئوية وطنية للتصدير والنمو، كثيرا ما يوازنها التخلف الواسع النطاق في باقي أنحاء البلد.

٧١ - واستطرد قائلا إن ارتفاع الإنفاق على تنمية الموارد البشرية لم يترجم بعد إلى نمو اقتصادي في كثير من البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا. وتنفيذ استراتيجية شاملة لتنمية الموارد البشرية تسعى إلى تلبية احتياجات الاقتصاد لتنمية وإدارة الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع في القوة العاملة لا يزال يشكل تحديا حاسما، مع بقاء الصلة ضعيفة بين التدريب والتعليم وسوق العمل. وكثيرا ما يشكل الافتقار إلى الموارد والقدرات عقبات رئيسية في سبيل صياغة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات تنمية الموارد البشرية في تلك البلدان.

٧٢ - وأضاف أن الدروس المستفادة من هذا التحليل، التي يجب مراعاتها عند صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، تتضمن النتيجة التي تفيد بأن الأُطر الوطنية الشاملة لتنمية الموارد البشرية التي تنظم الأنظمة الوطنية للتدريب والتعليم أساسية بالنسبة لكفالة المساواة في الحصول على الفرص التعليمية.

٧٣ - ومضى يقول إنه يمكن للقطاع الخاص أن يدعم النظم الوطنية للتعليم والتدريب تدعيما كبيرا عن طريق تعزيز ثقافة للإنتاجية والأداء. وبالتالي من الأساسي كفالة اتساق جهود القطاع الخاص مع الأهداف الوطنية لتنمية الموارد البشرية. وينبغي للحكومات أن تواصل الاضطلاع بدور حاسم في دعم الموارد البشرية وكفالة إقامة شراكات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

٧٤ - وفي الختام قال إن المساعدة الدولية لا تزال أمرا حاسما لدعم الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز تنمية الموارد البشرية كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية. ويكون هذا الدعم أكثر أهمية عند الحاجة إليه للمساعدة على تخفيف آثار الأزمات التي تحل بأكثر البلدان ضعفا.

٧٥ - **السيدة عثمان** (السودان): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين ولاحظت أنه قد يكون من الأفضل مناقشة البند الفرعي المعني بتنمية الموارد البشرية مع البندين الفرعيين الآخرين تحت البند المعني بالقضاء على الفقر حيث يتصل بهما اتصالا وثيقا جدا.

٧٦ - **السيد سيث** (مدير مكتب الدعم والتنسيق لشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): رد قائلا إن هذه ملاحظة متعمقة جدا وأضاف أن تنمية الموارد البشرية، من خلال أثرها على

تدعيم الاقتصاد، أمر ضروري جدا للقضاء على الفقر. ولكن مما يؤسف له إنه لم يجر وضع الصيغة النهائية للتقرير في وقت يسمح بمناقشته في وقت سابق نظرا للعدد الكبير من المشاورات المطلوبة. وقد أحيل الأمر إلى مكتب اللجنة الثانية الذي وافق على عرض التقرير منفصلا عن البندين الفرعيين الآخرين.

٧٧ - **الرئيس:** دعا أعضاء اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة حول البند الفرعي.

٧٨ - **السيدة عثمان** (السودان): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن المجموعة أكدت باستمرار على ضرورة تنمية الموارد البشرية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، أحاطت المجموعات علما بـ ''التوافق المتزايد في الآراء بشأن علاقة التعاضد المتبادلة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي المستدام'' التي أشار إليها تقرير الأمين العام.

٧٩ - وأضافت أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بالاقتران مع الصدمات الخارجية الأخرى مثل أزمات الطاقة والغذاء وتغير المناخ، من الممكن أن تلحق ضررا كبيرا بالإنجازات الحالية للتنمية مما يثير أزمة شديدة في مجال التنمية البشرية في البلدان النامية. ولهذا فمن الأكثر إلحاحا الآن أن تقوم البلدان بإدماج استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في الخطط الإنمائية الوطنية الإجمالية، بغية التصدي للأزمة ومعالجة مختلف جوانب تنفيذ سياسات تنمية الموارد البشرية فيما يتعلق بالصحة والتعليم وهجرة الأدمغة والتمكين الجنساني وتجسير الفجوة الرقمية وتعزيز التعاون.

٨٠ - ومضت تقول إن الدعم الدولي أمر حاسم للمساعدة على تخفيف آثار الأزمات وتعبئة القدرات والموارد والمساعدة في جهود البلدان النامية لتهيئة مجموعة من الموارد البشرية المنتجة والتنافسية القادرة على قيادة جهودها الطويلة الأجل في سبيل الإنعاش والتنمية المستدامة.

٨١ - **السيد ماك - دونالد** (سورينام): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن الجماعة تؤيد البيان الذي أدلى به للتو وفد السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فالقضاء على الفقر والجوع أصبح تحديا من أكبر التحديات العالمية التي يواجهها العالم اليوم. وهناك تحديات أكثر من تلك الظاهرة للعيان، فمثلا هناك نقص في الأصول غير المادية والخبرات الاجتماعية؛ مثل الهوية القانونية، والصحة الجيدة، والسلامة الجسدية، والتحرر من الخوف والعنف، والقدرة التنظيمية، والقدرة على ممارسة التأثير السياسي، وحرية المطالبة بالحقوق والعيش بكرامة.

٨٢ - وأضاف أنه بالنظر إلى الآثار الضارة للأزمة العالمية الحالية في مجالات التمويل والاقتصاد، والأمن الغذائي، والطاقة، وتغير المناخ، فمن الضروري أن يُجري المجتمع العالمي تحولا ضخما عن ''العمل كالمعتاد'' بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. فيجب ألا يكون أحد الخيارات هو العجز عن تحقيق هدف خفض عدد من يعيشون في فقر مدقع وجوع إلى النصف. وعلى الرغم من أن إقامة عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر بعد عام ٢٠١٧، وربما عقود أخرى بعد ذلك من شأنه أن يلقي الضوء على أهمية هذه القضية، فسيكشف أيضا عن الحقيقة التاريخية المتمثلة في أن المجتمع العالمي قادر ولكن ليس مستعدا لبذل الجهد اللازم لتقديم المعونة إلى المحرومين ووضع نهاية للفقر المدقع.

٨٣ - ومضى يقول إن الجماعة الكاريبية تشعر بالقلق إزاء الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية، ودعا جميع البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتلك المساعدة، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها

القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وتخصيص نسبة قدرها من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

٨٤ - واستطرد قائلا إن الجماعة الكاريبية تؤكد أيضا الحاجة الملحة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، تدابير فعالة لتخصيص موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية على الاستجابة على نحو فعال لكل من التحديات الوشيكة والطويلة الأمد بالنسبة للأمن الغذائي. ومن الأمور الحيوية أيضا التعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الغذاء.

٨٥ - وأضاف أنه يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام للقطاع الزراعي والمناطق الريفية، حيث لا تزال نسبة كبيرة من الفقراء في معظم بلدان العالم النامي تعيش وتعمل. وترحب الجماعة الكاريبية في هذا الصدد بأن تعقد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مؤتمر قمة عالمي معني بالأمن الغذائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. كما ترجو الجماعة الكاريبية أن يعزز المؤتمر الإرادة السياسية والالتزام الواجبين لمعالجة هذه القضية الهامة.

٨٦ - ومضى يقول إن بلدانا كثيرة من أعضاء الجماعة الكاريبية تقبل تحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق التنمية فيها، ومن ثم فقد وضعت سياسات واستراتيجيات وطنية لتحقيق النمو الاقتصادي بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك فقد باءت هذه العملية بالفشل من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية. والكثير من تلك البلدان يمر الآن بمرحلة من الهبوط الاقتصادي. والنتيجة هي نقص في موارد الحكومة والقطاع الخاص من أجل الاستثمار في العمالة المنتجة بوصف ذلك طريق رئيسي للتخلص من الفقر. والهبوط الاقتصادي في منطقة البحر الكاريبي يحد أيضا من الاستثمارات الحاسمة في مجالي التعليم والتدريب على المهارات المطلوبين لإعداد الأشخاص للعمل، مما يعزز الإدماج الاجتماعي وزيادة درجة الإنصاف في المجتمع.

٨٧ - وأعرب عن قلقه إزاء اكتساب جميع بلدان الجماعة الكاريبية، فيما عدا بلد واحد، وضع الدخل المتوسط على أساس معايير تعسفية ومحدودة معينة للاقتصاد الكلي مثل الدخل الفردي. وهذا ''الاكتساب'' يحد من إمكانية حصول أعضاء الجماعة الكاريبية على المساعدة الإنمائية.

٨٨ - وأضاف أن التمكين القانوني للفقراء ينبغي أن يكون استراتيجية إنمائية فضلا عن كونه هدف إنمائي وينبغي أن ينتفع الفقراء من نهج إزاء التنمية قائم على حقوق الإنسان، مما يحميهم ويمكنهم من استخدام القوانين للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بوصفهم مواطنين وعناصر اقتصادية فاعلة. وينبغي أن تكون إمكانية الوصول إلى المؤسسات والخدمات الحكومية التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها متاحة أمام الجميع، وبخاصة النساء والأطفال، مما يمكِّن الفقراء من التعبير بالقدر الكافي عن احتياجاتهم وطلب الإنصاف من أية مظالم والمشاركة في الحياة العامة والتأثير على السياسات التي تشكل حياتهم في نهاية المطاف.

٨٩ - واختتم كلامه قائلا إنه ينبغي أن يركز التمكين القانوني للفقراء أيضا على إزالة الحواجز غير الضرورية أمام قيام الأسواق والمؤسسات النظامية، وعلى زيادة الفرص أمام الصلات التجارية والنفاذ إلى الأسواق مما يهيئ أنظمة لحقوق الملكية لصالح الفقراء، ويضمن الحصول على نحو عادل ومستدام على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى.

٩٠ - **السيد دابيريه** (بوركينا فاسو): قال إن بوركينا فاسو، مثلها مثل غيرها من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، تمر بفترة اقتصادية صعبة تتسم بهبوط منتظم

في حجم التجارة والتدفقات الرأسمالية بها. ومع ذلك، نجح البلد، باعتماد إطار استراتيجي للحد من الفقر، في توطيد استقرار اقتصاده الكلي والتخفيف من الآثار السلبية لأزمات المال والغذاء والطاقة. ومع ذلك فالتحسن الناتج في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية ومستوى التضخم، رغم كونه أمرا مشجعا إلا أنه لم يكن كافيا لتحقيق زيادة كبيرة في الدخل أو الحد من الفقر.

٩١ - وأضاف أن اقتصاد بوركينا فاسو ما زال فريسة صدمات خارجية أو أحداث مناخية لا يمكن التنبؤ بها. وقد كانت الفيضانات المدمرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ نكسة جديدة للجهود الإنمائية للحكومة. وتقدم بالشكر للمانحين على المساعدات المقدمة في ذلك الوقت، وأعرب عن الأمل في أن يواصل جميع شركاء بوركينا فاسو دعم جهودها الإنمائية.

٩٢ - وأضاف أن التمكين القانوني للفقراء، كاستراتيجية إنمائية وهدف إنمائي في نفس الوقت، يخلق جوا اجتماعيا - اقتصاديا أفضل ويعطي دفعة للتنمية. والاعتراف بحقوق الشعب الأساسية يجب أن يتحول إلى أحكام قانونية صريحة تجعل من الممكن مهاجمة الأسباب الجذرية للتمييز والاستبعاد.

٩٣ - ومضى يقول إنه إذ يستعد المجتمع الدولي للاجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠١٠ لتقييم التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الواضح أن التقدم المحرز ليس أكثر من تقدم متواضع، وبخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا. وتدعو بوركينا فاسو المجتمع الدولي وجميع الشركاء إلى تركيز جهودهم الإنمائية على مساعدة الفئات الضعيفة، وبخاصة نساء وأطفال الريف، وتحسين الصحة والتعليم والهياكل الأساسية.

٩٤ - **السيد رزنيك** (إسرائيل): قال إنه، كما ورد في مشروع القرار المتعلق بالبند، من الضروري الأخذ بنهج متماسك متعدد الأوجه بغية القضاء على الفقر. وينبغي اتباع نهج إزاء التمكين القانوني للفقراء، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية والعمل، مقترن بالنهوض بالعمالة والمساواة بين الجنسين بوصفها تحديات مترابطة تتطلب استجابة منسقة. وتضطلع لجنة التمكين القانوني للفقراء بأعمال هامة، فتزويد الناس بالتوعية بحقوقهم في حيازة الممتلكات من خلال العمالة ذات الأجر مكوِّن أساسي لأي انتقال ناجح من الفقر إلى الاكتفاء الذاتي.

٩٥ - وأضاف أن التركيز على الدور الرئيسي لتمكين المرأة من مكافحة الفقر شكل دائما حجر الزاوية في نهج إسرائيل إزاء التنمية المستدامة. فمن ناحية، ركزت إسرائيل على التدريب المباشر للنساء من البلدان النامية في مجالات تحقيق النجاح في تنظيم المشاريع وتنمية المشاريع البالغة الصغر والسياحة الريفية وإيجاد مصادر إضافية للدخل والتقنيات الزراعية الصغيرة والاستراتيجيات الإعلامية لإحداث تغيير اجتماعي، ضمن جملة أمور.

٩٦ - ومضى يقول إنه بالإضافة إلى ذلك، شددت إسرائيل على أن تنمية استراتيجيات التمكين تزيد من وعي صانعي السياسات بقضايا تتعلق بالرعاية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وتعزيز بناء قدرات المنظمات النسائية. وفي هذا الصدد تتطلع إسرائيل إلى استضافة حوالي ٦٠ قيادة نسائية من أكثر من ٥٠ بلدا، بالإضافة إلى المستشارة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالقضايا الجنسانية، في مؤتمر دولي قادم لدراسة آثار الأزمة المالية العالمية على المرأة.

٩٧ - واستطرد قائلا إن الهدف المزدوج لتعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع فرص العمالة يمكن أن يتقدم عن طريق تطوير التكنولوجيات الزراعية المبتكرة. وقد صممت إسرائيل نماذج زراعية مستدامة مكيفة حسب الاحتياجات

والإمكانيات المعينة للمجتمعات الزراعية الصغيرة، وقد استخدمت هذه النماذج بنجاح في أفريقيا جنوب الصحراء وما عداها.

٩٨ - **السيد براسيتيرات** (تايلند): حذر من أنه إذا تُركت الدائرة المفرغة للفقر دون معالجة، يمكن أن تستمر لأجيال. وعلاوة على ذلك، حيث أن الفقر ينتج عن التوزيع غير العادل للثروة والفرص، فسيحمل بذور الصراع الاجتماعي الذي كثيرا ما يكون له آثار عبر الحدود.

٩٩ - وأضاف أنه منذ عام ١٩٩٢ كان التخفيف من حدة الفقر أحد المجالات المستهدفة للاستراتيجية الرئيسية لخطة تايلند الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد جرى إحراز تقدم مطرد، فقد تناقصت نسبة حدوث حالات الفقر من ٣٣,٦٩ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٨,٤٨ في المائة عام ٢٠٠٧ بينما انخفضت نسبة من يعانون من الجوع بمقدار ثلاثة أرباع في نفس الفترة. ويتضح من هاتين الإحصائيتين أن تايلند حققت بسهولة الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الوقت المحدد. وبالرغم من أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، تعقد تايلند العزم على مواصلة المسيرة لتخفيض نسبة حدوث حالات الفقر إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١٠٠ - ومضى يقول إن الناس يشكلون الرصيد الأكثر قيمة للبلد. وتماشيا مع هذا الاعتقاد، وضعت حكومة تايلند الملكية الإنسان في صميم سياساتها الإنمائية. وتعطى الحكومة الأولوية للفقراء والأكثر ضعفا. وتضمنت مجموعة الحوافز الأولى للحكومة، ردا على الأزمة الاقتصادية العالمية، تدابير فورية يمكن أن يكون لها تأثير طويل الأمد، وبخاصة كفالة تعليم أساسي مجاني لمدة ١٥ سنة للجميع للمساعدة على ضمان مستقبل معقول للأطفال من الأسر الفقيرة. وتضمنت المجموعة أيضا برنامجا للتدريب على المهارات للعاطلين وحديثي التخرج، مصمما لإعدادهم لسوق عمل تزداد فيه المنافسة.

١٠١ - واستطرد قائلا إنه لما كان سكان الريف يتزعون إلى المعاناة بدرجة أكبر من الفقر والتفاوتات في التنمية، فمن الأساسي التركيز على المجتمع المحلي في سياسات التنمية البشرية والنمو لصالح الفقراء. واضطلعت الحكومة ببرامج لتعزيز الزراعة المستدامة والقدرة على التنافس في الأعمال التجارية وقوة المساومة لدى سكان الريف وتيسير إمكانية وصول منتجاتهم المحلية إلى الأسواق. وهذه البرامج دعمت أيضا المجتمعات المحلية في إقامة مشاريع المساعدة الذاتية الطويلة الأجل الخاصة بها مثل إنشاء مجموعات ادخارية وشبكات للتعاونيات والمنتجين الزراعيين وخطوط ائتمانية دائرة وشبكات أمان محلية.

١٠٢ - وأخيرا، قال إن تايلند تعلق أهمية على التعاون الدولي بشأن تنمية الموارد البشرية. وقد قدمت تايلند الدعم في أطر إقليمية ودون إقليمية لمشاريع تنمية الموارد البشرية، مثل إنشاء مراكز لتنمية المهارات وتعزيز التدريب المهني وتقديم برامج تدريبية في مجالات النقل والشؤون المصرفية والإدارة العامة وغير ذلك من المجالات.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.